

م/ملخص البحث

الاستنتاجات:

- ١- ان نطاق نظام الرقابة الداخلية اتسع بحيث تخطى حدود الانحراف على النواحي المالية والمحاسبية في التنظيم الى النواحي الادارية واصبح نطاق نظام الرقابه يشتمل التنظيم كله ويلمس جميع أنشطة التنظيم.
- ٢- ان مسؤولية اكتشاف الفساد المالي والاداري والحد منه تقع على الادارة وذلك من خلال وضعها نظام رقابة داخلية سليم ومتكامل يفي بالغرض وبما يمكنها من تحقيق اهدافها.
- ٣- ان لنظام الرقابة الداخلية دوراً مهماً وحيوياً في الحد من ظاهرة الفساد الاداري فمتى ما توفر نظام رقابة داخلية فعال ومؤثر فإن ذلك يسهم في الحد من ظاهرة الفساد الاداري.
- ٤- اظهرت نتائج الاستبانه وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية المتبعة حالياً في الادارات الحكومية.وانها لا تساعد في كشف عن حالات الفساد المالي والاداري. وذلك بسبب عدم توفر اهم المقومات للرقابة الداخلية الا وهي الفصل بين الوظائف المتعارضة وتحديد السلطات والمسؤوليات في العديد من الوحدات الحكومية.
- ٥- ان مسألة الصلاحيات ما زالت ثغرة يتسرب من خلالها الفساد المالي والاداري حيث ان التركيز المفرط في المسؤولية وحصر الصلاحيات

الإدارية والمالية بيد شخص واحد تعد من أهم نقاط الضعف والحصول
على الفساد.